الأمم المتحدة

A/C.3/69/L.12

الجمعية العامة

Distr.: Limited
16 October 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثالثة
البند ٢٦ (ب) من جدول الأعمال
التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*: مشروع قرار

الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى قراراتها ٨٢/٤٤ المؤرخ ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩ و ١٤٢/٥٠ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ و ٨١/٥٢ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ و ١٢٤/٥٤ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩ و ١١٣/٥٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١ و ١٦٤/٥٧ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ١٥/٥٨ المؤرخ ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ و ١١١/٥٩ المؤرخ ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٤٧/٥٩ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤ و ١٣٣/٦٠ المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥ و ١٢٩/٦٢ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٧ و ١٣٣/٦٤ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩ و ١٢٦/٦٦ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١ و ١٤٢/٦٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

14-62243 (A) 171014 171014

الرجاء إعادة استعمال الورق

و ١٣٦/٦٨ المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ المتعلقة بإعلان السنة الدولية للأسرة والأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العاشرة والذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بهما،

وإذ تشير أيضا إلى أن صكوك الأمم المتحدة ذات الصلة بحقوق الإنسان، وكذلك خطط وبرامج العمل العالمية ذات الصلة، تدعو إلى توفير أوسع نطاق ممكن من الحماية والمساعدة للأسرة، وإذ تضع في اعتبارها وجود أشكال متعددة للأسرة داخل شتى النظم الثقافية والسياسية والاجتماعية،

وإذ تشير كذلك إلى أن الأسرة هي الوحدة الأساسية للمجتمع، ولكونها كذلك ينبغي تعزيزها، وأن من حقها تلقي الحماية والدعم الشاملين،

وإذ تسلم بأن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية والاحتفال بها في عام ٢٠١٤ تتيح فرصة مفيدة لتوجيه مزيد من الانتباه إلى أهداف السنة الدولية من أجل زيادة التعاون على جميع الصعد بشأن قضايا الأسرة واتخاذ إجراءات منسقة لتعزيز السياسات والبرامج التي تركز على الأسرة باعتبارها جزءا من نهج إنمائي متكامل وشامل،

وإذ تلاحظ أهمية وضع سياسات أسرية المنحى وتنفيذها ورصدها بالتركيز على وحدة الأسرة وحركيتها ككل، ومراعاة احتياجات أفرادها، لا سيما في ميادين القضاء على الفقر والعمالة الكاملة وتوفير العمل اللائق والتوازن بين العمل والأسرة وتوفير سبل العيش المستدامة والاندماج الاجتماعي والتكافل بين الأجيال،

وإذ تسلم بأن الأسرة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن تربية الأطفال وحمايتهم وبأن نماء شخصية هؤلاء على نحو تام ومتوازن يتطلب أن يترعرعوا بين أحضان الأسرة وفي جو تسوده السعادة والحب والتفاهم،

وإذ تلاحظ أن الأسر المعيشية التي يرعاها شخص واحد والأسر المعيشية التي يعيلها أطفال، والأسر المعيشية المتداخلة الأجيال والتي تقوم على أبناء جيل واحد، معرضة بشكل خاص للفقر والإقصاء الاجتماعي،

وإذ تشدد على ضرورة تعزيز التعاون بين الوكالات وعلى الصعيد الإقليمي في قضايا الأسرة من أجل المساهمة على نحو تام في التنفيذ الفعال لأهداف السنة الدولية وعمليات متابعتها،

واقتناعا منها بأن المجتمع المدني، بما فيه المؤسسات البحثية والأكاديمية، يؤدي دورا بالغ الأهمية في أنشطة رسم السياسات والتوعية والترويج والبحث في مجال وضع السياسات وبناء القدرات المتعلقة بالأسرة،

وإذ تعترف بالجهود التي تبذلها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في سبيل بلوغ الأهداف التي تسترشد بها الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية على الصعد الوطني والإقليمي والدولي،

وإذ تشير إلى أن الذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة سيحتفى بها خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة،

١ - ترحب بتقرير الأمين العام عن الأعمال التحضيرية للذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة والاحتفال بها في عام ٢٠١٤[(١)] وبالتوصيات الواردة فيه؛

٢ - تثني على المساهمات التي قدمتها الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، والجهات المعنية الأخرى للاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية؛

٣ - تشجع الحكومات على مواصلة بذل قصارى جهودها في سبيل تحقيق أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها، فضلا عن الأحكام المتعلقة بالأسرة من نتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة والوثيقة الختامية لعمليات استعراض تنفيذ تلك النتائج، وعلى إدراج منظور الأسرة ضمن عمليات رسم السياسات الوطنية؛

٤ - تدعو الحكومات والكيانات الحكومية الدولية الإقليمية إلى توفير ما يلزم لإعداد بيانات أكثر منهجية بشأن رفاه الأسرة على الصعيدين الوطني والإقليمي وإلى تحديد وتوفير الدعم اللازم لتحسين السياسات المتعلقة بالأسرة على نحو بناء، بما في ذلك تبادل المعلومات بشأن السياسات والممارسات السليمة؛

٥ - تحث الدول الأعضاء على إيلاء الاعتبار الواجب لطرح مسألة وضع السياسات المتعلقة بالأسرة لدى صياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٦ - تشجع الدول الأعضاء على الترويج لسياسات تعزز الإدماج الاجتماعي والتكافل بين الأجيال عن طريق الاستثمار في برامج دعم تركز على الأسرة، بما في ذلك المساعدة لأغراض الحماية الاجتماعية، ومنع سوء معاملة كبار السن، وحماية الأشخاص

---

(١) A/69/61-E/2014/4.

ذوي الإعاقة، بمن فيهم بوجه خاص الأطفال ذوو الإعاقة، فضلا عن الاستثمار في المرافق التي تقدم الخدمات لمختلف الأجيال والتعلم عبر الأجيال، وفي البرامج التطوعية للشباب وكبار السن وبرامج التوجيه وتقاسم العمل؛

٧ - تدعو الحكومات إلى مواصلة وضع استراتيجيات وبرامج تهدف إلى تعزيز القدرات الوطنية على الاستجابة للأولويات الوطنية فيما يتصل بقضايا الأسرة؛

٨ - تحث الدول الأعضاء على تهيئة بيئة مؤاتية لتعزيز جميع الأسر ودعمها، وتقر في الوقت ذاته بأن المساواة بين المرأة والرجل واحترام جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع أفراد الأسرة عاملان أساسيان لكفالة رفاه الأسرة والمجتمع بأسره، وتلاحظ أيضا أهمية التوفيق بين العمل والحياة الأسرية مع التسليم بمبدأ تقاسم المسؤولية بين الوالدين في تربية الأطفال وتحقيق نمائهم؛

٩ - تؤكد ضرورة معالجة احتياجات جميع الأسر، بما في ذلك الأسر المعيشية التي يرعاها شخص واحد أو التي يرعاها أطفال أو المتداخلة الأجيال أو القائمة على أبناء الجيل الواحد، مع إيلاء الاعتبار لكون هذه الأسر المعيشية تتعرض بشكل خاص للفقر والإقصاء الاجتماعي،

١٠ - تشجع أيضا الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود لوضع سياسات وبرامج مناسبة تعالج قضايا فقر الأسر والإقصاء الاجتماعي والعنف العائلي والتوازن بين العمل والأسرة وتوفير سبل العيش المستدامة والمسائل المشتركة بين الأجيال وعلى تبادل الممارسات السليمة المتبعة في هذه الميادين؛

١١ - تشجع أيضا الدول الأعضاء على العمل من أجل توفير استحقاقات تركز على الأسرة، مثل المساعدة الإسكانية، والاستحقاقات الخاصة بالأطفال، والمعاشات التقاعدية لكبار السن، والتحويلات النقدية، وبرامج الحماية الاجتماعية والتحويلات الاجتماعية، وغير ذلك من التدابير التي لها صلة بالموضوع، للحد من الفقر في الأسر والحيلولة دون انتقال الفقر من جيل إلى جيل؛

١٢ - تشجع كذلك الدول الأعضاء على تعزيز السياسات الداعمة للتوازن بين العمل والأسرة، بما في ذلك تقاسم مسؤوليات الأسرة فيما بين أفرادها، وتشجيع الأبوة المسؤولة ضمن إطار الخطة الأوسع لتحقيق المساواة بين الجنسين؛

١٣ - تشجّع الدول الأعضاء على الاستثمار في البرامج المشتركة بين الأجيال من أجل مساعدة الأسر في الاضطلاع بمسؤوليات تقديم الرعاية وتيسير التواصل والتآزر بين الأجيال؛

١٤ - تشجع أيضا الدول الأعضاء، بالتعاون مع الجهات المعنية ووفقا للخطط والسياسات الوطنية، على تعزيز الأحكام المتصلة بإجازة رعاية الطفل الممنوحة للوالدين وكفالة استفادة الموظفين الذين عليهم مسؤوليات أسرية من ترتيبات العمل المرنة ودعم المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وتعزيز مشاركة الوالدين في مسؤوليات الأسرة، ودعم مجموعة واسعة من الترتيبات الجيدة لرعاية الطفل، بما في ذلك الاستثمار في جودة الرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، من أجل تحسين التوازن بين العمل والأسرة؛

١٥ - تدعو الدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص إلى المشاركة الفعلية في الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية؛

١٦ - تشجع إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة على أن تواصل، في حدود الموارد المتاحة، التعاون مع الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني في إعداد سياسات الأسرة في سياق خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

١٧ - تشجع الحكومات على دعم صندوق الأمم المتحدة الاستئماني لأنشطة الأسرة لتمكين إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية من مواصلة الاضطلاع بأنشطة البحث وتقديم المساعدة في تنفيذ مشاريع تعود بالنفع المباشر على رفاه جميع الأسر، مع التركيز على البلدان النامية خاصة؛

١٨ - تقرر أن تنظر في موضوع ”الاحتفال بالذكرى السنوية العشرين للسنة الدولية للأسرة“ في دورتها السبعين في إطار البند الفرعي المعنون ”التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم وبالشباب والمسنين والمعوقين والأسرة“ من البند المعنون ”التنمية الاجتماعية“.